

استجابة لما نشرته «الوطن».. «الاقتصاد» تصدر تعليمات تحديد أصناف الأقمشة المصنرة المصنعة محلياً رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: القرار مهم لحماية الصناعة الوطنية الاقتصاد: لتضييق حالات التقدير والحكم الشخصي في تحديد أنواع الأقمشة

هنا غنام

استجابة لما نشرته «الوطن»، أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أسس التعليمات المتعلقة بتحديد أصناف الأقمشة المصنرة المصنعة محلياً وذلك في إطار تضييق حالات التقدير والحكم الشخصي في تحديد تلك الأنواع من الأقمشة وفق مقتضيات القرار ٧٩٠ لعام ٢٠٢١ القاضي بالسماح باستيراد مادة الأقمشة المصنرة غير المنتجة محلياً ولعل المستوردين.

وأكدت الوزارة أن التقيد الدقيق لتسميات أصناف الأقمشة المصنرة المنتجة محلياً جاء سداً لما حددته وزارة الصناعة بالتعاون مع الجهات الفنية ذات الصلة وفق سلسلة من الاجتماعات النوعية بمشاركة ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية واتحاد غرف الصناعة وغرفة صناعة حلب ومديرية الجمرك العامة بغية تحقيق الضبط الدقيق للمستورادات من المادة المدخولة لحماية الصناعة الوطنية وتدعيم مبركتها.

وأشارت إلى استكمال وزارة الصناعة لتعديل تعليماتها القاضية بشأن عدم



منح المنشآت الصناعية الموافقة على استيراد مادة الأقمشة المصنرة إلا بعد إجراء الكشف الحسي عليها والتأكد من جاهزيتها للعمل والإنتاج وتركيب الآلات والتجهيزات والمعدات ومدى مطابقتها الآلات والتجهيزات المسجلة بالسجل الصناعي للواقع الفعلي وضمن الطاقة الإنتاجية الفعلية المحددة وفق وريديات

العمل وساعات عمل كل خط من خطوط الإنتاج وفق معايير دقيقة وواضحة. رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري أكد لـ«الوطن» أن القرار مهم جداً لحماية الصناعة الوطنية وهو من أهم مطالب غرفة صناعة دمشق وحلب، وتم التأكيد عليه بالتشاركية بين صناعيي المحافظة خلال وجود اللجنة الوزارية

في حلب. وترفض لوجود منتجات محلية تماثلها من النوع من الاستيراد، وبناء عليه ولحماية الصناعة النسيجية تمت مناقشات عديدة للتوصل إلى تحديد المواصفات للحد من هذه الحالات. وكان رئيس غرفة صناعة حلب فارس

قرارات المركزي تريح التجار لكنها لم تخفض الأسعار!

عضو غرفة التجارة لـ«الوطن»: التموين تغض النظر عن بعض مخالفات التجار التي تؤدي إلى حبسهم

رامز محظوظ

رغم التسهيلات الحكومية التي صدرت من قبل مصرف سورية المركزي ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بناء على طلب التجار والمستوردين لم تشهد الأسواق أي انخفاضات على الأسعار.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أكد في تصريح لـ«الوطن» أن التسهيلات التي صدرت عن المصرف المركزي بخصوص المنصة وإعادة دراسة القانون رقم ٨ أدت إلى ارتفاع التجار وظهر هذا الأمر في السوق لكن التجار لا يطالب بالتسهيلات فقط والتي تعتبر حلاً جزئياً إنما يطالب بالحل الكامل.

وقال أكريم: إن ما نطمح إليه ليس فقط أن يرتاح التجار الموجود داخل البلد وإنما تشجيع التجار الذي سافر للعودة والعمل في الداخل، ولا تكفي فقط محاولة تخفيف العقوبات عن التجار المخالف عبر تعديل بعض مواد القانون وإنما يجب الاعتراف بأن بعض المواد في القانون كانت خاطئة وأن الضغط على التجار وفرض عقوبة الحبس بحق عند المخالفة من الإجراءات التي ستؤدي إلى خروج التجار من السوق ورؤوس الأموال خارج البلد.

ورأى أكريم أن التسهيلات التي صدرت بخصوص المنصة لم تكن تسهيلات واقعية وحيثية ووجودها وفرض تمويل المستورادات عبرها أدى إلى رفع الأسعار بنسبة ١٥ بالمئة، مطالباً بإزالة المنصة لأن ذلك سيخفض التكلفة الزائدة على الصانع المستوردة.

وأشار إلى أن الدراسة لتعديل بعد مواد القانون رقم ٨ تأخر كثيراً ويجب صدور قرار بتعديل القانون قريباً، مؤكداً أن وزارة التجارة الداخلية تبذل جهوداً كبيرة لتخفيف الأعباء عن التجار من خلال غرض النظر عن بعض المخالفات التي تؤدي إلى حبسهم.

وتمت أكريم بالقول: إنه في حالة إزالة المنصة والغاء القانون رقم ٨ والتي تعتبر وفقاً لرأي التجار عقبات



• فضلية: خطوات المركزي تسير في الاتجاه الصحيح وسيؤدي ذلك مستقبلاً إلى رضا المستورد • أكريم: التسهيلات التي صدرت بخصوص المنصة لم تكن واقعية وفرض تمويل المستورادات رفع الأسعار

تعييق العمل التجاري فإن الأسعار في السوق ستتناقص بشكل فوري بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ بالمئة.

بدوره أكد الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية بأن موضوع منصة تمويل المستورادات مختلف عن موضوع تطبيق القانون رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك لكن كلاهما يمسان المستهلك بالنهاية.

ولفت إلى أن المصرف المركزي يحاول حل مدة تقديم تسهيلات من خلال التعديل بالإجراءات الخاصة بمنصة تمويل المستورادات كي تصبح آلية التمويل عبر المنصة أسهل ومرة وتنسجم مع مطالبات المستوردين والتجار، مؤكداً أنه على الرغم من أن خطوات المركزي بخصوص المنصة تعتبر خجولة لكنها تسير في الاتجاه

الصحيح وسيؤدي ذلك مستقبلاً إلى حدوث رضا من قبل المستورد، وحينما سيكون العمل من خلال المنصة أفضل خلال الفترات القادمة، متضمناً أن يكون هناك دائماً جراًء حكومية بمعالجة التشريعات النافذة وخاصة ما يتعلق منها بالاقصاء السوري والمستهلك ومستوى المعيشة.

وأشار إلى أن القانون رقم ٨ هو قانون شديد والعقوبات المفروضة عبره صارمة جداً بحق التجار المخالف، موضحاً أن اعتراض نسبة من التجار والمستوردين على القانون هو على نوع العقوبة الصادرة فيه وهي السجن إذ أن فرض عقوبة مالية على التجار مهما كانت مرتفعة سيكون وقعها على التاجر والسوق مقبولاً أما فرض عقوبة السجن وحجز حرية شخص هو تاجر أو

٢٥٠٠ جمعية سكنية أغلبها غير فاعلة بيد المتنفذين والتجار!

عضو مجلس الشعب لـ«الوطن»: أغلب مشاريع المؤسسة تفتقر إلى البنية التحتية وأغلب الموازنات الاستثمارية وهمية

راما العلاف



لطالما كان امتلاك منزل بالتقسيط المريح في سورية فرصة ذهبية لذوي الدخل المحدود وهم الفئة العظمى من الشعب ما دفع الكثير من المواطنين للاكتتاب في المشاريع السكنية سواء مشاريع المؤسسة العامة للإسكان أم الجمعيات التعاونية السكنية ويلتزمون في دفع الأقساط الشهرية على مدى سنوات، إلا أن التأخر في تنفيذ المشاريع حال دون حصول الكثيرين على بيت الحلم الذي تحول لأغليبتهم إلى كابوس مع الارتقاعات المتتالية التي شهدتها الأسعار نتيجة أخطاء لم يرتكبوها بسبب التأخر في التنفيذ.

رئيس قسم الإدارة الهندسية والإنشاء في كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق الدكتور ماهر المصطفي أكد في حديثه لـ«الوطن» معاناة معظم مشاريع التشييد في سورية من مشاكل التأخير في التنفيذ وذلك لأن صناعة التشييد محلياً غير مهية بشكل كاف لوضوح إدارة المشاريع المرافقة للإرهاب المتوقع في هذه الصناعة وزيادة التعقيد في المشاريع، إضافة إلى تضخم الأسعار والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد إذ إن تغير سعر الصرف بشكل كبير سبب تضخماً كبيراً جداً أدى إلى تراجع القيمة الشرائية لأي كتلة نقدية، ورأى أنه من المفترض تقاسم هذه المخاطر بين جميع الأطراف وصاحب المسؤولية هو مالك المشروع.

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للإسكان لديها العديد من المشاريع أحدها المشروع الخاص لأساتذة الجامعة الذين دفعوا مبالغ مادية ومستمرين بدفع أقساط شهرية حتى الآن إضافة لمشروع السكن الشبابي، ولكن نتيجة الظروف

الحرب على سورية وكذلك ارتفاع تكاليف التنفيذ وفروقات الأسعار وذلك من خلال عرض خطة الوزارة في مجلس الشعب أو في لجان الموازنة، مضيفاً: إلا أنه في الحقيقة ترجع أسباب عدم تنفيذ المشاريع إلى غياب الاعتمادات المرصودة في الموازنة العامة وغير المتناسقة مع حجم العمل أي إن أغلب الموازنات الاستثمارية هي موازنة وهمية بعيدة عن الواقع والتكاليف، واعتماد المؤسسة على جداول المدفوعات التي يقوم بها المشتركون والمكتتبون وضعف التمويل بالإضافة للأخطاء والتضارب في وثائق التصميم والعمالة غير الماهرة ونقص العمالة عموماً أو التأخير في عملية التعاقد والتوريد للبناة.

من جانبه أوضح عضو مجلس الشعب وائل علي دالي في حديثه لـ«الوطن» أن أغلب مشاريع المؤسسة تفتقر إلى البنية

الاحتمالية الحقيقية في ظل غياب الشوارع والأسفلت المشطبة والمسلمة لمجالس المدن والبلديات، وكذلك عدم تخدم المشاريع بالكهرباء والماء بالوقت المناسب، كما تسلم المساكن بنسبة ٨٠ بالمئة وهي غير مخدمة ومثال على ذلك ضاحية الباسل والسكن الشبابي في اللاذقية حيث إن ضاحية الباسل منتبهة أعمالها قبل عام ٢٠١٠ وإلى الآن تفتقر إلى الصرف الصحي بالشكل الصحيح وكذلك الأرصفة والشوارع وغياب الأسواق أو المحال التي لم تحدث داخلها إضافة إلى عدم التسقيح مع مجالس المدن وربطها بالمواصلات كما أن أغلب المساكن هي عبارة عن دور سكن من دون أي مقومات للحياة أو إقامة أسواق تجارية وخدمات لهذه الضواحي.

وعن حل اتحاد التعاون السكني واتحادس ذلك على دور الجمعيات السكنية أوضح

٢٢ أكاديمي لـ«الوطن»: تضرر المكتتبون بشكل كبير من مشاريع السكن

دالي أنه عندما صدر القانون رقم ٣٧ المتضمن أن تحمل وزارة الأشغال العامة ومديرية التعاون السكني بالمحافظات أي إنه تم إلغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات والوزارة وحسب إحصاء وزارة الأشغال العامة والإسكان يوجد في سورية ٢٥٠٠ جمعية سكنية أغلب هذه الجمعيات غير فاعلة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة من أجل تنفيذ أعمالها وتسليم المساكن للمكتتبين والمستفيدين منها، كما أنها باتت اليوم بعيدة عن الغاية التي أحداثت من أجلها وهي تأمين مسكن للناس وهو واجب وطني وأصبحت هذه الجمعيات بيد المتنفذين والتجار وحولوها دون أن تراعى دخل المكتتبين.

انخفاض أسعار الحلويات مع انتصاف شهر رمضان يصل إلى ١٥ بالمئة

رئيس جمعية الحلويات لـ«الوطن»: لا يعني أنها تلائم القدرة الشرائية للمواطنين

جلتار العلي



تشهد عادة أسواق الحلويات إقبالاً كبيراً خلال النصف الثاني من شهر رمضان ومع اقتراب عيد الفطر، خاصة حلويات المعمول والحلويات العربية التي اعتاد السوريون شرائها في الأعياد، ولكن ماذا عن أسعارها؟ وما العوامل التي تتأثر بها؟

رئيس جمعية الحلويات بسام قلجعي، بين في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار الحلويات انخفضت خلال الفترة الحالية بنسبة ١٥ بالمئة، مقارنة بما قبل شهر رمضان، معيداً ذلك إلى انخفاض سعر الصرف وثباته، موضحاً أن الحريفين لا يسعون لحلوياتهم بشكل كبير، وإنما وفقاً لسعر الصرف الذي ترتبط به أسعار الحلويات، التي تدخل بنسبة كبيرة على السعر النهائي للمنتج.

وأشار قلجعي إلى أن أصحاب المحال يحرصون في أسعارهم على أن تكون منافسة، وألا يخسروا زبائنهم، لذا فإن رفع الأسعار بشكل مبالغ به من دون وجود سبب حقيقي لذلك، يعد أمراً مرفوضاً بالنسبة لهم، متوقعاً أن تحافظ الحلويات على أسعارها إلى حين قدوم عيد الفطر، ما دام سعر الصرف يواصل ثباته، مؤكداً أن الأسعار لا تتأثر بزيادة الإقبال ما دامت الكميات متوافرة بما يلبي الاحتياجات، إضافة إلى ذلك فإن الأسعار تحدد بناء على

السكر إلى ١٦ ألف ليرة، وكيلو السمّن النباتي إلى ٤٠ ألف ليرة، وكيلو السمّن الحيواني إلى ٢٠٠ ألف ليرة، علماً أن أغلبية الأسر استعاضت عنه بالسمّن النباتي.

وحول أسعار الحلويات في الأسواق، بين قلجعي أن أسعار الحلويات «برازق، غريبة، عجوة» النباتية تتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ ألف ليرة، أما الحلويات ففتترواح أسعارها بين ١٠٠-١٢٥ ألف ليرة، وفيما يخص أسعار الحلويات التي يضاف إليها الفطر كالكافلوة وكول وشكور، وعش البلبل، وغير ذلك، تتراوح أسعارها بين ٣٢٥-٣٥٠ ألف ليرة، أما الحلويات «الإكسترا» فنصل أسعار العملية المشكّلة منها التي تزن كيلو غراماً إلى ٥٠٠ ألف ليرة، أما النوع الواحد منها فيصل سعر الكيلو الواحد إلى ٦٠٠ ألف ليرة.

وفي السياق، بين قلجعي أن أصحاب المحال يضطرون عادة لرفع أسعارهم لعدة أسباب، منها ما يتعلق بارتفاع أجور الأيدي العاملة، وارتفاع الضرائب التي تحصلها وزارة المالية، حيث لا تقل ضريبة أصغر محل حلويات عن ثلاثة ملايين ليرة سنوياً، كما يوجد محال تبلغ ضرائبها السنوية ٣٠-٤٠ مليون ليرة، فيما تصل ضريبة الحد الأدنى من المبيعات وانخفضت كمية الحشوة إلى الربع مثلاً، إذ يصل متوسط سعر كيلو الفسق الحلبي إلى ٤٠٠ ألف ليرة، وكيلو الطحين إلى ١٠٠ آلاف ليرة، وكيلو

بيان تكلفة بالأسعار مصدق عليه من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وتابع: «انخفاض الأسعار لا يعني أنها أصبحت ملائمة للقدرة الشرائية للمواطنين، فهي ما تزال مرتفعة بالنسبة لهم، وهذا الأمر أدى إلى توجه قسم كبير من الأسر إلى صنع الحلويات منزلياً، والبيض منهم امتنع بشكل نهائي عن تناول الحلويات في العيد نظراً لارتفاع التكاليف

في الحالتين».

وفي سياق متصل، بين قلجعي أن تكلفة صنع كيلو واحد من المعمول الحلبي بالفسق الحلبي منزلياً، تصل إلى نحو ١٥٠ ألف ليرة، في حال اعتمدت ربة المنزل على وضع الحد الأدنى من المكونات وانخفضت كمية الحشوة إلى الربع مثلاً، إذ يصل متوسط سعر كيلو الفسق الحلبي إلى ٤٠٠ ألف ليرة، وكيلو الطحين إلى ١٠٠ آلاف ليرة، وكيلو